

# الرد على الجهمية والزنادقة

فيما شكوا فيه من متشابه القرآن  
وتأولوه على غير تأويله

تأليف

امام اهل السنة والجماعة

**أحمد بن حنبل**

توفي سنة ٢٤١هـ

رحمه الله

تحقيق

صبري بن سلامة شاهين

دار الثبات للنشر والتوزيع

ح) دارالثبات للنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ

**فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**

ابن حنبل، احمد ابن حنبل

الرد على الجهمية والزنادقة. / احمد ابن حنبل ابن حنبل؛

صبري سلامة شاهين -. الرياض، ١٤٢٤ هـ

١٧٦ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: X-٥٩٢-١٠-٩٩٦٠

١- الجهمية (فرق دينية) ٢- الاسلام- دفع مطاعن أ. شاهين،

صبري سلامة (محقق) ب. العنوان

ديوي ٢٤٥,٢ ١٤٢٤/ ٣٩٣٦

رقم الإيداع : ١٤٢٤/ ٣٩٣٦

ردمك : X-٥٩٢-١٠-٩٩٦٠

**حقوق الطبع محفوظة**

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كلمة الناشر

الحمد لله القائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ فَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] وقال رسول الله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» [مسلم: ١٦٣١] وقال ﷺ: «المدال على الخير كفاعله» [صحيح الجامع: ٣٣٩٩].

قال ابن القيم رحمه الله في جلاء الأفهام (ص ٢٤٩): فالدعوة إلى الله تعالى هي وظيفة المرسلين وأتباعهم، وهم خلفاء الرسل في أممهم، والناس تبع لهم، والله سبحانه قد أمر رسوله أن يبلغ ما أنزل إليه، وضمن له حفظه وعصمته من الناس، وهكذا المبلغون عنه من أمتهم، لهم من حفظ الله وعصمته إياهم بحسب قيامهم بدينه وتبليغهم له. وقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه ولو آية، ودعا لمن بلغ عنه ولو حديثاً وتبليغ سنته إلى الأمة أفضل من تبليغ السهام إلى نحور العدو، ولأن ذلك التبليغ يفعله كثير من الناس. أما تبليغ السنن فلا تقوم به إلا ورثة الأنبياء وخلفاؤهم في أممهم، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. ١.١. هـ.

لذا أخذت دار الثبات للنشر والتوزيع على عاتقها نشر ما تقوم به الحجة، وتظهر به المحجة، وتزول به المعذرة ﴿مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكَرُؤُوعَلَّهْمُ﴾

يَنْقُونَ ﴿١٦٤﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فكان هذا الكتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» لإمام السنة الإمام المبجل أحمد بن حنبل نصر الله وجهه - سهما في نحور الزنادقة والجهمية وأشياعهم. ولقد اعتنى به وحققه تحقيقاً علمياً الأخ صبري بن سلامة شاهين، فقام على إخراجه والعناية به، فأحسن وأجاد، فنسألك اللهم أن تجزيه خيراً على ما صنع في دنياه وأخراه.

وهنا نحن في دار الثبات نكمل المسير ونقدم الخير ونهدي النور للحيارى ونزجي لهم الزاد العلمي والروحي من خلال ما تتولى الدار إصداره ونشره وتوزيعه. ولقد سبق بحمد الله وفضله أن أخرجنا مجموعة طيبة ونافعة من الكتب السلفية التي تعد نبزاساً في طريق دعوتنا وعملنا، منها: عمدة الأحكام الصغرى، وعمدة الأحكام الكبرى، وفتاوى حول بعض الكتب، وشبهات وإشكالات حول بعض الأحاديث. وفي الطريق مختصر زاد المعاد، ومختصر سيرة الرسول ﷺ وغيرها من الإصدارات القيمة، التي نسال الله عز وجل أن تحوز على رضا القراء وطلبة العلم والعلماء، وأن تكون من العلم النافع والعمل الصالح، هذا ما نرجوه ونتطلع إليه، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله القائل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [١٥٣] [الأنعام: ١٥٣] والقائل سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣١] [الروم: ٣١]، ﴿فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [٣٢] [الروم: ٣١]، والقائل عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وأصلي وأسلم على النبي الرحمة المهداة محمد بن عبد الله القائل: «إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»<sup>(١)</sup> والقائل ﷺ: «فإنه من يعش منكم بعدي سيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»<sup>(٢)</sup>.

ورحم الله الأوزاعي حين قال: عليك بأثر من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك بالقول.

(١) أخرجه مسلم (رقم ٨٦٧).

(٢) أخرجه أحمد ٤/١٢٦، ١٢٧، وأبو داود (رقم ٤٦٠٧) والترمذي (رقم ٢٦٧٦)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٥٤) والحاكم ١/٩٧ وابن حبان كما في الموارد (رقم ١٠٢) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الألباني في ظلال الجنة.

ورحم الله عمران القَصِير حين قال: إياكم والمنازعة والخصومة،  
وإياكم وهؤلاء الذين يقولون: رأيت رأيت؟

ورضي الله عن عمر الفاروق القائل: سيأتي ناس يجادلونكم  
بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله  
تعالى.

وها هو إمام السنة رحمه الله الإمام المبجل أحمد بن حنبل الأعم  
بالسنة يتصدى لأولئك نفر الذين خلعوا ربة الإسلام من أعناقهم:  
الزندقة والجهمية. في رسالته القيمة التي فنّد فيها مزاعم أهل الزيغ  
والضلال، ولم يأت الإمام أحمد ببدع من القول، بل كان على عهد من  
سلفه من أصحاب النبي ﷺ وتابعيهم رضي الله عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وأحمد بن حنبل وإن كان  
قد اشتهر بإمامة السنة والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنه انفرد بقول  
أو ابتدع قولاً، بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله علمها  
ودعا إليها وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا  
قبل المحنة، فلما وقعت محنة الجهمية: نفاة الصفات، في أوائل المئة  
الثالثة<sup>(١)</sup> على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق - ودعوا الناس

(١) جاء في حاشية منهاج السنة النبوية (٢/٦٠٢): قلت: والعجب أن الشارح ابن تيمية  
مع تبخره وتبعه وإحاطته بأخبار الأولين أخطأ بهذا، إذ التجهم كان أقدم من هذا  
التاريخ بكثير، وكان ولادة إمامنا أبي حنيفة سنة ثمانين ووفاته سنة خمسين ومائة، وقد  
اشتهر مذهب جهنم بن صفوان الترمذي في عهد أبي حنيفة رضي الله عنه... ثم قال  
محقق منهاج السنة الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله: وابن تيمية يقول: إن الجهمية =

إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخرو الرافضة، وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولاية الأمور، فلم يوافقهم أهل السنة والجماعة حتى تهددوا بعضهم بالقتل، وقيدوا بعضهم، وعاقبوهم وأخذوهم بالرهبة والرغبة، وثبت الإمام أحمد بن حنبل على ذلك الأمر حتى حبسوه مدة، ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته فانقطعوا معه في المناظرة يوماً بعد يوم، ولم يأتوا بما يوجب موافقته لهم، بل بيّن خطأهم فيما ذكروه من الأدلة..

ثم قال ابن تيمية رحمه الله: وأحمد وغيره من علماء أهل السنة والحديث مازالوا يعرفون فساد مذهب الروافض والخوارج والقدرية والجهمية والمرجئة، ولكن بسبب المحنة كثر الكلام، ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إماماً من أئمة السنة وعلماً من أعلامها لقيامه بإعلامها وإظهارها وإطلاعه على نصوصها وآثارها وبيانه لخفي أسرارها، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأياً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية رحمه الله: هذا مع العلم بأن كثيراً من المبتدعة منافقون النفاق الأكبر، وأولئك كفار في الدرك الأسفل من النار، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون، بل أصل هذه البدع هو من المنافقين الزنادقة ممن يكون أصل زندقته عن

= حدثت في أواخر عصر التابعين وإن أول الجهمية الجعد بن درهم المقتول نحو سنة ١١٨هـ وإنما صار للجهمية ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة. وانظر كلامه في درء تعارض العقل والنقل ٥/٢٤٤-٢٤٥.

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٦٠١-٦٠٦).

الصائبين والمشركين، فهؤلاء كفار في الباطن، ومن علم حاله فهو كافر في الظاهر أيضاً<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله: وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم في تضليلهم يوسف بن أسباط ثم عبد الله بن المبارك، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين، قالوا: أصول البدع أربعة: الروافض والخوارج والقدرية والمرجئة. فليل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد. وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية. وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلوا في الاثنتين والسبعين فرقة، كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام وهم الزنادقة. وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله: ثم أصل هذه المقالة - مقالة التعطيل للصفات - إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصائبين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام - أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن استوى

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢/٤٩٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/٣٥٠).

بمعنى استولى ونحو ذلك هو الجعد بن درهم وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه . وقد قيل : إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لييد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لييد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً رحمه الله : المشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية وهم المعطلة لصفات الرحمن، فإن قولهم صريح في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب، وحقيقة قولهم جحود الصانع، ففيه جحود الرب، وجحود ما أخبر به عن نفسه على لسان رسله، ولهذا قال عبد الله بن المبارك : إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية . وقال غير واحد من الأئمة : إنهم أكفر من اليهود والنصارى، يعنون من هذا الجهمية، ولهذا كفروا من يقول : إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأن الله ليس على العرش، وأن الله ليس له علم ولا قدرة ولا رحمة ولا غضب، ونحو ذلك من صفاته<sup>(٢)</sup> .

وربما يسأل سائل : لماذا هذا الكتاب بعينه؟ مع ما فيه من

إشكال؟!!

أقول : إن نشر هذا الكتاب وتحقيقه وفتح مغاليقه لهو من الجهاد

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/٥) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٨٦/١٢، ٤٨٧) .

في سبيل الله، وإن كنت حرمت أو عجزت عن الجهاد بالسيف والسنان فلا أحرم أو أعجز عن الجهاد بالقلم واللسان، فقد بين ذلك ووضحه أتم إيضاح شيخ الإسلام عليه من الله الرحمة والرضوان، حيث قال: ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فسادهم أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء<sup>(١)</sup>.

وقال رحمه الله: والداعي إلى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين، وعقوبته تكون تارة بالقتل وتارة بما دونه... ولو قدر أنه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته، فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها، فإن هذا من جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/٢٣١، ٢٣٢).

الله به ورسوله . والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة: كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة . . .

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي: هما صنفتان فاحذرهما: الجهمية والرافضة، فهذان الصنفان شرار أهل البدع<sup>(١)</sup>.

قال عبد الله بن المبارك: الجهمية كفار زنادقة.

وقال سلام بن أبي مطيع: هؤلاء الجهمية كفار.

وقال إبراهيم بن طهمان: الجهمية كفار.

وقال عبد الوهاب الوراق: الجهمية كفار زنادقة مشركون.

وقال يزيد بن هارون: هم والله زنادقة عليهم لعنة الله.

وقال خارجة بن مصعب: كفرت الجهمية في غير موضع من كتاب الله.

وقال عبد الحميد الحماني: جهم كافر بالله.

وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: بشر المريسي وأبو بكر الأصم

كافران حلالا الدم.

وقال قتيبة بن سعيد: بشر المريسي كافر.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لو كان الأمر إليّ لقتت على الجسر

فلا يمر بي أحد يقول: القرآن مخلوق. إلا ضربت عنقه وألقيته.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٥/٤١٣-٤١٥).

وقال أيضاً: من زعم أن الله لم يكلم موسى يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وقال إبراهيم بن أبي نعيم: لو كان لي سلطان ما دفن الجهمية في مقابر المسلمين.

وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: لا نصلي خلف من يقول: القرآن مخلوق، هؤلاء كفار.

وقال سلام بن أبي مطيع: هؤلاء الجهمية كفار، ولا يصلى خلفهم.

وقال عبد الله بن المبارك: من قال: القرآن مخلوق، فقد طلقت منه امرأته.

وقال خارجة بن مصعب: الجهمية كفار، بلغوا نساءهم أنهن طوالق<sup>(١)</sup>.

وقال البخاري رحمه الله: ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم<sup>(٢)</sup>.

**\* ولكن هل يكفر الجهمية بأعيانهم؟ أي أن كل من اعتقد باعتقاد الجهمية أو قال بقولهم يكون كافراً بعينه؟**

(١) الإبانة (١/١٠٠-١٠١) وانظر: نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد (١/٥٧٩-٥٨٩) والشريعة للأجري (١/٤٩٧-٥٠٩).

(٢) خلق أفعال العباد (رقم ٥٣) وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٨٢).

يجيب عن السؤال ويدفع هذا الإشكال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: إن المقالة تكون ككفرًا: كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب، وكذا لا يكفر به جاحده، كمن هو حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام، فهذا لا يكفر بجحد شيء مما أنزل على الرسول، إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول. ومقالات الجهمية هي من هذا النوع، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله: وسبب هذا التنازع - يعني تنازع أهل السنة في تكفير الجهمية بأعيانهم - تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافرًا، فيتعارض عندهم الدليلان. وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع. كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر. اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وأن التكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، ويبين هذا أن الإمام أحمد وعامة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/٣٥٤).

الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه... ثم قال: وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق. وأن الله لا يُرى في الآخرة. وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوماً معينين. فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل. فيقال: من كفر بعينه فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفر بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله: وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار لا يجوز الإقدام عليه، إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية، التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر، وهكذا الكلام في تكفير جميع المعينين.

مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢/٤٨٧-٤٨٩).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢/٥٠٠).

وقال أيضاً رحمه الله: فإن الإمام أحمد مثلاً قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم: يكفرون كل من لم يكن جهميّاً موافقاً لهم على نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر. . ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم، فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب.

ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحلّهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجوز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع<sup>(١)</sup>.

\* أما الإشكال الذي في هذا الكتاب، وهو أن بعض أهل العلم شكك في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد رحمه الله<sup>(٢)</sup>، بل إن

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٢/٤٨٨-٤٨٩).

(٢) كالإمام الذهبي رحمه الله ذكر أنه موضوع على أبي عبد الله أحمد بن حنبل، ولم يأت بدليل على ذلك، بل قال: لعله قاله. ومأخذ الإمام الذهبي على هذا الكتاب أن فيه كلاماً لا يصدر عن مثل الإمام أحمد. وهذا لا يكفي في إهدار نسبة هذا الكتاب للإمام =

البعض ينفي أن يكون الإمام أحمد كتب كتاباً غير المسند، وهذا فيه تجوز ونظر، زاعمين أنه كان ينهى عن تأليف الكتب.

أقول: نعم كان ينهى عن تأليف الكتب ومجالسة أهل البدع والرد عليهم، ولكن كان هذا في أول الأمر، ثم لما تغيرت الأحوال وتترس الباطل بقوة السلطان كان ولا بد من التصدي لهذا الباطل ودحره وإبطاله.

قال الدارمي رحمه الله: فحين خاضت الجهمية في شيء منه وأظهروه وادعوا أن كلام الله مخلوق، أنكر ذلك ابن المبارك، وزعم أنه غير مخلوق فإن من قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ مخلوق فهو كافر.

حدثني يحيى الحماني عن الحسن بن الربيع عن ابن المبارك، فكره ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يعلنوه، فلما أعلنوه أنكر عليهم وعابهم ذلك.

وكذلك قال ابن حنبل: كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نجد بدءاً من مخالفتهم والرد عليهم<sup>(١)</sup>.

ورسالة «الرد على الجهمية والزنادقة» التي نحن بصدد الحديث عنها فأقول: إن من فضل الله عليّ أن يسّر لي العمل في هذه الرسالة،

= أحمد، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ.

(١) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (١/٥٣٧-٥٣٨).

فهذا شرف لي عظيم ومنة كبرى أن أوفق لخدمة تراث هذا الإمام العلم إمام السنة رحمه الله، فأسألك اللهم أن تحشرنني وإياه تحت لواء سيد المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ. جعلنا الله وإياكم ممن تحيا بهم السنن، وتموت بهم البدع، وتقوى بهم قلوب أهل الحق، وتنقمع بهم نفوس أهل الأهواء بمنه وكرمه<sup>(١)</sup>.

إن اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتلميذه ابن قيم الجوزية رحمه الله على هذه الرسالة في تقرير عقيدة أهل السنة في كتبهم لهو أكبر دليل على صحة نسبة هذه الرسالة لإمام أهل السنة رحمه الله، ولو قلنا غير هذا لشككنا في هذا الحق الموثق في كتب هذين الإمامين الجليلين ابن تيمية وابن القيم حيث اعتمدا على رسالة مكذوبة على إمام السنة. ولكن الحمد لله ما نظن أن هذين العلمين يعتمدان على رسالة مكذوبة، بل هي صحيحة النسبة كصحة نسبة صاحبها لإمامة أهل السنة والجماعة، فله الحمد من قبل ومن بعد.

وأقول: لو تتبعت كل المواضع التي ذكرت فيها هذه الرسالة أو أخذ منها واستشهد بما فيها لطال المقام، ولكن أكتفي بذكر ما تيسر لي وهو غير قليل، ولو تتبعت لوقفت على كثير.

١ - «منهاج السنة النبوية» طبع جامعة الإمام بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله (٢/٤٨٤-٤٨٦).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهو اعتراض قديم من اعتراضات

(١) من دعاء محمد بن الحسين الآجري في كتاب الشريعة (١/٢٧٤).

نفاة الصفات، حتى ذكره الإمام أحمد في الرد على الجهمية، فقال: «قالت الجهمية لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله لم يزل ونوره والله وقدرته... إلى قوله: فكذلك الله، وله المثل الأعلى، هو بجميع صفاته إله واحد»<sup>(١)</sup>.

ثم قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهذا الذي ذكره الإمام أحمد يتضمن أسرار هذه المسائل، وبيان الفرق بين ما جاءت به الرسل من الإثبات الموافق لصريح العقل وبين ما تقوله الجهمية وبين أن صفاته داخلة في مسمى أسمائه. ١. هـ.

وقال في موضع آخر (٥٦٨/٢): فهذا مما تنفيه الجهمية نفاة الصفات، وهو مما أنكر السلف والأئمة نفيهم له، كما ذكر ذلك أئمة المسلمين المصنفين في الرد على الجهمية، كالإمام أحمد رضي الله عنه في رده على الجهمية<sup>(٢)</sup>.

وفي نسخة أخرى لمنهاج السنة النبوية طبع دار الكتب العلمية وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه عبد الله محمود محمد عمر (١٠٨/٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وقال الإمام أحمد في خطبة مصنفه الذي صنفه في محبسه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه

(١) هذا النقل يقابل من نسخة الدكتور عبد الرحمن عميرة (ص ١٣٣ - ١٣٤) ومن نسخة الشيخ إسماعيل الأنصاري (ص ٤٩ - ٥٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥٦٨/٢).

من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله . قال : الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل . . . ا . هـ .

٢ - «الرسالة التدمرية» مع شرحها التحفة المهدية طبع دار الوطن (ص ٢٥٩) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد في كتابه الذي صنفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله ، وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله . . . الخ .

وقال الشارح الشيخ فالح بن مهدي آل مهدي : وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء وسماه : «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير معناه . ثم قال : وهذا الكتاب هو مما ألفه الإمام أحمد بن حنبل في حبسه ، وقد ذكره عنه الخليل في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التميمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من أصحابه . ثم ذكر الشيخ فالح قطعة كبيرة من الكتاب<sup>(١)</sup> .

٣ - «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» طبع دار المسلم تحقيق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل حفظه الله

(١) التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية (ص ٢٦٠-٢٦٢) .

(٢/ ٨٠٠ - ٨٠١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، فليس اسم الله متناولاً لذات مجردة عن الصفات أصلاً، ولا يمكن وجود ذلك، ولهذا قال أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية: لا نقول الله وعلمه، والله وقدرته، والله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد<sup>(١)</sup>.

٤ - «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن» طبع دار الوطن للنشر والتوزيع (ص ٩٥).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: وهؤلاء كان قصدهم الاحتجاج لبدعتهم، فذكر لهم الإمام أحمد رحمه الله من المعارضة والنقض ما يبطلها. وقد تكلم الإمام أحمد في رده على الجهمية في جواب هذا، وبيّن أن لفظ الغير لم ينطق به الشرع لا نفيًا ولا إثباتًا<sup>(٢)</sup>.

٥ - «درء تعارض العقل والنقل» أو (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) طبع دار الكتب العلمية ضبطه وصححه عبد اللطيف عبد الرحمن (١/ ٣٧٧ - ٣٧٨).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: قال أحمد في رده على الجهمية:

(١) انظر: الرد على الجهمية طبعة الأنصاري (ص ٤٩) وطبعة د/ عميرة (ص ١٣٣).  
 (٢) جاء في حاشية الكتاب: قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/ ٦٩) إن الإمام أحمد صنّفه وهو في محبسه.